الشركة العامة للصوامع والتخزين
ش . م . م
قطاع الشئون المالية
العنوان : ١ ميدان السواح - خلف قصر القبة - القاهرة

General co. for silos & storage
خ البورصة
. Fax. 22845567

السيد الأستاذ/ مدير عام الافصاح
بورصة الأوراق المالية
تحية طيبة وبعد،،،

الشركة العامة للصوامع والتخزين
قطاع الشئون المالية
تاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٨
صادر ٤٩
مرفقات ( )

نتشرف بأن نرفق طيه رد الشركة على تقرير مراقب الحسابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة فى ٢٠٢١/٩/٣٠ .

رجاء التكرم بالإحاطة والتنبيه باللازم ،،،،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مسئول علاقات المستثمرين
(محاسب / زكريا محمد توفيق)

مسئول علاقات المستثمرين
(محاسب / محمود سعيد محمود)

الشركة العامة للصوامع والتخزين

رد الشركة

على تقرير مراقب الحسابات

عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة فى ٢٠٢١/٩/٣٠

الملاحظة	الـــــــــــــــرد
- لم يتم أخلاء مسئولية رئيس وأعضاء مجلس الادارة لحين إنتهاء نيابة الاموال العامة من التحقيقات بشأن فساد القمح المحلى موسم ٢٠١٦ وذلك ضمن قرارات الجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠١٦/١٢/١٠ ، كما تم إرجاء إبراء ذمة ومسئولية رئيس وأعضاء مجلس الادارة الاسبق لحين الانتهاء من التحقيقات وما سوف تسفر عنه من نتائج حيث قررت الجمعية العامة العادية للشركة رقم (٥) بتاريخ ٢٠١٦/٤/٩ الموافقة علي توصية اللجنة القانونية المشكلة بقرار السيد رئيس الجمعية العامة للشركة العامة للصوامع والتخزين رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ بتاريخ ٢٠١٥/١١/١٥ وذلك فيما انتهت إليه بتقريرها المعروض علي الجمعية العامة بإحالة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة إلي نيابة الأموال العامة للتحقيق معهم في المخالفات الواردة تفصيلاً بتقريرها وكذا إحالة ما جاء بمذكرة النيابة الادارية في القضية رقم ٤١٧ لسنة ٢٠١٥ تموين وكهرباء الي نيابة الاموال العامة وذلك لأعمال شئونها فيما تضمنته الاوراق من جرائم جنائية. **يتعين موافاتنا بما تسفر عنه التحقيقات من نتائج واخطار ادارة المخالفات المالية بالجهاز المركزي للمحاسبات طبقاً لقانون الجهاز رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته.**	مازالت تحقيقات نيابة الأموال العامة والمحاكم المختصة مستمرة فى موضوع القمح المحلى موسم ٢٠١٦ وصدر قرار الجمعية العامة بجلستها فى ٢٠١٦/١٢/١٠ بعذم إخلاء مسئولية مجلس الإدارة لحين الإنتهاء من التحقيقات ٠ وبالنسبة لمجلس الإدارة الأسبق فمازالت التحقيقات مستمرة فى القضية رقم ٨ لسنة ٢٠١٦ عرائض أموال عامة التى تخص المجلس الأسبق والمحالة إلى النيابة العامة بناء على قـــــرار الجمعية العامة للشركة بتاريخ ٢٠١٦/٤/٩ وسوف نوافيكم بنتيجة التحقيقات بعد الإنتهاء منها ٠
- بلغ ما امكن حصره من الكميات التى رفضت مديرية التموين والتجارة الداخلية ادارة الرقابة وصيانة الحبوب بالإسكندرية اعتماد نوالين النقل الخاصة بها بسيارات الشركة والمطابقة عليها والواردة لصومعة العامرية لكمية ٢٨٠٠ طن قمح محلى موسم ٢٠١٦ الواردة من شونة ابو زهرة والتى تم نقلها بسيارات الشركة واستخدمها فى تجارب التشغيل للصومعة لعدم وجود المستندات اللازمة لإجراء المطابقة علي النوالين المذكورة حيث لا يوجد سجل وارد لتلك الكميات وغير مدونة بالصومعة فضلاً عن عدم وجود كروت الصرف لها وقد سبق أفادة المسئولين بالقطاع ان المستندات المتعلقة بإدارة التسوية والنقليات تم بيعها ضمن مزاد لأوراق الدشت بمخزن إستانلى بتاريخ ٢٠١٧/٩/٩. وقد تم إجراء التحقيق رقم ١ لسنة ٢٠٢٠ بمجازاة المسئول علي أن يتم اتخاذ اللازم لصرف قيمة تلك المستحقات وفي حالة عدم صرفها يتحمل المتسبب الثابت أدانته بالتحقيق الأمر الذي وافق عليها مجلس إدارة الشركة بموجب القرار رقم ٦٥ /٢٠٢٠	تم إحالة الموضوع إلى القطاع القانونى بالشركة للتحقيق حيث تم توقيع جزاء على المتسبب علي أن يتم اتخاذ اللازم لصرف قيمة النولون من هيئة السلع التموينية وفي حالة عدم صرفه يتحمل المتسبب بمبلغ النولون وسيتم خصم المبلغ من المتسبب فى حالة عدم تحصيله من هيئة السلع التموينية .

الجلسة الخامسة بتاريخ ٢٠٢٠/٥/١٥ . **نوصي بموافاتنا بما إنتهي إليه الأمر وما تم اتخاذه بهذا الشأن من إجراءات حفاظا علي أموال الشركة .**	
-الأرصدة الافتتاحية في ٢٠٢١/٧/١ غير معتمدة من الجمعية العامة للشركة ، كما لم يتم إدراج التعديلات والتصويبات التي تمت علي القوائم المالية المنتهية في ٢٠٢١/٦/٣٠ علي معظم الحسابات مما أدي إلي عدم ظهور أرصدة القوائم المالية الدورية للشركة في ٢٠٢١/٩/٣٠ على غير حقيقتها . بلغ صافي الربح (قبل الضريبة) في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ١٣,٠٣٠ مليون جنيه مقابل نحو ٩,٩٦٨ مليون جنيه عن نفس الفترة من العام المالي السابق وقد ساهمت الإيرادات العرضية الغير متعلقة بالنشاط والبالغ قيمتها نحو ١٢,٤٥٥ مليون جنيه والمتمثلة في نحو ٤,٦٣٣ مليون جنيه فوائد دائنة ، نحو ٧,٨٢١ مليون جنية إيرادات وأرباح أخرى ،في تحقيق تلك الأرباح. **يتعين بحث ودراسة التدابير الواجبة للنهوض بأنشطة الشركة وتعظيم العائد وما يترتب علي ذلك من آثار .**	سيتم تدارك ذلك فى المركز المالى للشركة فى ٢٠٢١/١٢/٣١ بعد اعتماد الجمعية العامة للمركز المالى فى ٢٠٢١/٦/٣٠ وتسعى الشركة إلى تعظيم إيراداتها عن طريق السعى للتعامل مع عملاء القطاع الخاص واستغلال كافة أصول الشركة لتعظيم الإيرادات وزيادة صافى الربح .
- بلغت التكلفة الدفترية للأصول الثابتة فى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٧٣٧,١٧٠ مليون جنيه ومجمع اهلاكها نحو ٥٨٨,٠٥٦ مليون جنيه وقد تم إثبات الأرصدة دفتريا دون جرد وقد تم حساب الأهلاك بنفس الأسس والقواعد المحتسبة في العام السابق وقد تبين بشأنها ما يلى:- • تم حساب الإهلاك بنحو ٥,٤٢٤ مليون جنيه دون حساب الإهلاك عن الأصول المضافة خلال الفترة والبالغ قيمتها نحو ١ مليون جنيه . • لا زالت الشركة تمسك سجل أصول لا يفى بالغرض الذى أنشئ من اجله حيث تبين قيد الاصول بقيم اجمالية دون تحليل لها وكذا اهلاكاتها . **يتعين مراعاة تلافى ما جاء بالملاحظة وما يترتب على ذلك من آثار.**	سيتم مراعاة ذلك عند إعداد المركز المالى فى ٢٠٢١/١٢/٣١م بالنسبة لآلآت ومعدات الصومعة القديمة والتى تم تنفيذها بمعرفة الدولة فقد تم تسجيلها فى سجل الأصول طبقا للبيانات التى كانت متاحه وقت نقل ملكيتها إلى الشركة
ـ ما زالت سجلات الأصول الثابتة ببعض قطاعات الشركة تتضمن بعض مساحات الأراضى غير مطابقة للمساحات الواردة بعقود الملكية المسجلة ووجود بعض الفروق بينهما وذلك رغم تكرار قرارات وتوصيات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة بدراسة تلك الفروق بين المساحات المدرجة بسجل الأصول الثابتة ومساحتها بالعقود وإتخاذ ما يلزم بشأنها من إجراءات. **يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ توصيات وقرارات الجمعية العامة للشركة وإتخاذ ما يلزم بشأنها إحكاماً للرقابة على أصول الشركة .**	بالنسبة لتضمين سجلات الأصول بعض مساحات الأراضى غير مطابقة للمساحات بعقود الملكية المسجلة ووجود بعض الفروق بينهما فجميع مساحات الأراضى فى حيازة الشركة وبدون اى منازعات على الملكية وهذه الفروق عبارة عن مساحات زائدة عن المساحات المسجلة بعقود الملكية ولا يوجد طلبات لاى جهات خارجية بشأن هذه المساحات وسيتم إتخاذ اللازم فى حالة ورود اى طلبات للشركة .

-عدم الانتهاء من نقل ملكية وتسجيل أرض صومعة سفاجا البالغ مساحتها حوالى ٢٤٣ ألف م٢ – مخصصة بقرار التخصيص رقم ١٨٦ لسنة ١٩٩٨ محافظة البحر الاحمر - وقد إكتفت الشركة بإشهار عقد تخصيص الأرض رقم ٣٦٩ لسنة ٢٠١١ بالشهر العقارى فقط ، كما لم يتم تقنين وضع مساحة ٦٦١٠٠م٢المستقطعة من أرض الصومعة بموجب قرار مجلس الإدارة رقم ٩٣ فى ٢٠٠٩/٤/٢١ والمسلم منها مساحة ٥٠٥٥٥ م٢ لهيئة موانى البحر الأحمر مقابل تعويض عن تلك المساحة بنحو ٣,٤٢٧ مليون جنيه ، وما زالت باقى المساحة وقدرها ١٥٥٤٥ م٢ طرف الشركة لم يتم تقنين الوضع القانونى لهذه المساحة بين محافظة البحر الاحمر الصادر عنها التخصيص والشركة العامة للصوامع ، فى ضوء تسليم هيئة موانى البحر الاحمر المساحة المذكورة دون الرجوع الى محافظة البحر الاحمر للموافقة على التسليم باعتبارها صاحبة قرار التخصيص للشركة وتجدر الاشارة إلي الاجتماع الذي تم بين ممثلي الشركة و ممثلي الهيئة العامة لموانى البحر الأحمر لإنهاء الاتفاق علي باقي الأراضي المستقطعة التي تم ضمها لميناء سفاجا بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٢٩ وكذا الاجتماع الذي تم بتاريخ ٢٠١٩/١٢/١ وحضره ممثلو عن هيئة مستشاري مجلس الوزراء ومحافظة البحر الأحمر ووزارة الداخلية وزارة الدفاع والذي إنتهى إلي قيام المركز الوطني للتخطيط استخدامات أراضي الدولة بنهو التنسيقات اللازمة وحصول الشركة علي تعويض قدره ١٣,٢٥٠ مليون جنيه تسددها الهيئة العامة لموانى البحر الأحمر للشركة وتم تسويتها مع مستحقات الهيئة خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠/٢٠٢١. **نوصى بموافاتنا بمطابقة مع الهيئة المذكورة فى ٢٠٢١/٩/٣٠وأسباب عدم تسوية الشركة لباقى المبلغ مع ضرورة الإنتهاء من نقل ملكية وتسجيل الأراضي والإلتزام بتوصيات الجمعية العامة مع ضرورة متابعة وحث الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر لسرعة تقنين وضع المساحة المشار إليها حفاظاً على ممتلكات الشركة وحقوقها.**	صدر القرار رقم (١٠) من الجمعية العامة العادية للشركة بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/١٠/٢٨ بالموافقة على إعتماد ما قامت به الشركة من إجراءات لتسجيل قرار تخصيص أرض صومعة سفاجا لصالح الشركة العامة للصوامع والتخزين المشهر بطريق الإيداع برقم ٢٠١١/٣٦٩ بمأمورية سفاجا وبالنسبة لتقنين وضع المساحة المسلمة إلى هيئة موانئ البحر الأحمر وحصول الشركة على التعويض فقد تم الإتفاق مع هيئة موانئ البحر الأحمر بعد تم إجراء الرفع المساحي بمعرفة محافظة البحر الأحمر على حصول الشركة على تعويض قدره ١٣,٢٥ مليون جنيه وستقوم هيئة ميناء البحر الأحمر بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتقنيين وضع المساحة الكلية المسلمة اليهم وبذلك تكون الشركة حصلت على كافة مستحقاتها عن الأراضى المسلمة إلى هيئة ميناء البحر الأحمر وتم عمل الرفع المساحى الذى يحدد الأراضى التى فى حيازة الشركة وتم خصم مبلغ ١٣,٢٥ مليون جنيه قيمة التعويض من قيمة حق الانتفاع السنوى المستحق لهيئة ميناء البحر الأحمر عن الأراضى المستغلة بمعرفة الشركة فى العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ والعام المالى ٢٠٢١/٢٠٢٠ وبذلك تكون الشركة قد حصلت على كافة مستحقاتها عن الأراضى المسلمة إلى هيئة ميناء البحر الأحمر وستقوم هيئة الميناء بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتقنيين وضع المساحة الكلية المسلمة اليها.
-لم يتم الإنتهاء وتحديد أسباب الفرق البالغ ٤٤٨٣٠م٢ وذلك في مساحة أرض مجمع السلام والمثبتة بسجل الأصول الثانية بمساحة ٢٩٦٨٥٣ م٢ كما أسفر الرفع المساحى للمجمع فى مارس ٢٠٠٢ والذي نتج عنه مساحة ٣٤١٦٨٣ م٢ هذا بخلاف ما اسفر عنه الجرد الفعلى فى ٢٠٢١/٦/٣٠ والذي بلغ عنه مساحة ٢٣٠٩٤٣ م٢ مساحة لأرض المجمع المذكورة وبفرق قدرة حوالي ١١٠٧٤ م٢ . عن الرفع المساحى السابق إجراءه ولم نقف علي أسبابه وذلك رغم قرارات وتوصيات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة بحسم تلك الفروق.	بالنسبة للمساحة الزائدة سيتم إجراء التسويات اللازمة بعد الحصول على كشف التحديد المساحى الجديد الجارى إعداده بمعرفة مصلحة المساحة وبالنسبة للمبانى المقامة بدون تراخيص بمجمع السلام فهذا الموضوع محل الدعوى القضائية رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥٧ ق ومازالت متداولة أمام المحكمة الادارية العليا ويتم متابعتها بمعرفة القطاع القانونى بالشركة.

كما لم يتم تحديد وضع المبانى المقامة بدون ترخيص بمجمع السلام لعدد ٢ مخزن أفقى البالغ تكلفتها الدفترية نحو ٢٢,٠٩٢ مليون جنيه والصادر بشأنها قرار إزالة رقم ٥٦٠ لسنة ٢٠٠٨ في ظل ما تم منحه من قبل الدولة بشأن مخالفات المباني تحت مسمي قانون التصالح للعقارات المخالفة ومرفوع بشأنها الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥٧ ق أداريا عليا ولم يحدد له جلسة بعد. **نكرر توصياتنا بضرورة تفعيل قرارات وتوصيات الجمعيات العامة المتعاقبة ودراسة اسباب الفروق الناتجة عن الرفع المساحى المشار إليه وإجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن حفاظاً على ممتلكات الشركة.**	
-لم يتم حتي تاريخه الحصول علي التعويض المستحق عن مساحة ٨٩٥٤٦ م٢والتى تم نزع ملكيتها من ارض مجمع السلام بالعامرية للمنفعة العامة لإنشاء كوبري الطريق الدولى الساحلى والصادر بشأنها قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٥٧ لسنة ٢٠٠٨، ولم يتم إستبعاد تلك المساحة من أصول الشركة ومرفوع بشأنها الدعوى رقم ٨١٥٩ لسنة ٢٠٠٥ مدنى كلى ، ضد محافظة الإسكندرية وآخرين تم رفضها وتم استئناف الحكم بالدعوى رقم ٧٤٤٥ لسنة ٧٥ ق ولازالت مؤجلة للتقرير، كما ترتب على نزع المساحة المذكورة فصل مساحة ١٠٥٠٧م٢ عن مجمع المخازن دون الإستفادة منها أو إستغلالها وقد جاء برد الشركة على تقريرنا السابقة بخصوص عدم استغلال الجزء الذى تم فصلة خارج المجمع بأن الشركة تطالب بتعويض عن هذا الجزء أيضا نظرا لأنه أصبح في نطاق حرم الطريق مما أضاع علي الشركة فرصة الاستفادة منه. **يتعين اجراء التصويب اللازم باستبعاد المساحة المنزوع ملكيتها من حساب الأصول الثابتة وما يترتب على ذلك من آثار ومتابعة الإجراءات القانونية التي تكفل الحصول على التعويض المناسب للمساحة المنزوع ملكيتها .**	بالنسبة لعدم الحصول على التعويض المستحق عن المساحة المنزوع ملكيتها مازالت دعوى الاستئناف رقم ٧٤٤٥ لسنة ٦٥ ق متداولة أمام القضاء وسوف يتم اتخاذ اللازم في ضوء الحكم الذى سيصدر فى الدعوي المذكورة أما بخصوص إستغلال الجزء الذى تم فصله خارج المجمع أسفرت الدراسة على أن الجزء الذى تم فصله يدخل في نطاق حرم الطريق ومفصول عن الطريق بحواجز أسمنتية مما يقلل من فرص الاستفادة منه.
-عدم الحصول على التعويض المستحق عن مساحة ٦٨٩,٥ م٢ المنزوع ملكيتها نتيجة تعديل خط التنظيم بشونتى المريوطية وقطاع السبتية والمرفوع بشأنهما الدعوتين رقما ٣٥٢٠٦ لسنة ٥٩ ق إدارى مجلس الدولة ضد محافظة الجيزة بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢٤ للتقرير ، ورقم ٢/٥٨٥٢ق إستئناف شمال ضد محافظة القاهرة وصدر عنها حكم نهائى فى ٢٠١٨/١٢/٢٦ لصالح الشركة بالتعويض عن هدم المبنى المملوك لها وقد تم نقض الحكم وأعيدت لمحكمة الاستئناف ولم يحدد لها جلسة حتي تاريخه . **يتعين إتخاذ ومتابعة كافة الإجراءات القانونية الواجبة فى هذا الشأن حفاظاً على ممتلكات وحقوق الشركة .**	هذه الموضوعات محل الدعوتين رقما ٣٥٢٠٦ لسنة ٥٩ ق إدارى مجلس الدولة ضد محافظة الجيزة ورقم ٢/٥٨٥٢ق إستئناف شمال ضد محافظة القاهرة وهذه الدعاوى مازالت متداولة ونظراً لأنها ضد جهات حكومية يكون الفصل فيها بعد وقت طويل والقطاع القانوني بالشركة يتابع تلك القضايا مع الجهات المختصة وذلك حفاظا على ممتلكات وحقوق الشركة وسيتم إتخاذ اللازم فى ضوء الأحكام القضائية التى تصدر بشأنها.

- لم تحصل الشركة على أية تعويضات عن مساحة ٥٦٨١ م٢ (تشغلها الشركة كحق انتفاع) بجوار بوابة (٤٦ سابقاً) بموجب تعاقد مؤرخ فى مارس ٢٠١٦ والتي سبق وتم نزع ملكيتها لصالح الهيئة العامة لميناء الإسكندرية تنفيذا لقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٢،وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٣٣ لسنة ٢٠١٨ الصادر فى ٢٠١٨/٧/٨ باعتبار مشروع الظهير الغربى لميناء الاسكندرية من أعمال المنفعة العامة وقد اخطرت الهيئة الشركة بذلك فى ٢٠٢٠/٤/١٥ وقد قامت الشركة بالمطالبة بالتعويض والمقدر بمعرفتها بنحو ٥٤ مليون جنيه بموجب خطابها للهيئة فى ٢٠٢٠/٧/١٥. **يتعين الاتصال مع الجهات المختصة بهيئة ميناء الاسكندرية ومديرية المساحة لسرعة الحصول على التعويض المستحق أو المناسب وما يترتب على ذلك من أثار .**	صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢٣٣ لسنة ٢٠١٨ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٣١ بتاريخ ٢٠١٨/٨/٢ باعتبار مشروع توسعة الظهير الغربى لميناء الأسكندرية من أعمال المنفعة العامة وبناء على ذلك قامت هيئة ميناء الأسكندرية باستلام المساحة المذكورة ونظراً لعدم ملكية الشركة لهذه المساحة فقد تم أخطار الهيئة العامة للسلع التموينية بصفتها المالكة للمساحة المذكورة ويتم التنسيق معها لأتخاذ الإجراءات اللازمة للحصول على التعويض الخاص لتلك المساحة فى ضوء أحكام القانون رقم ١٠ لسنه ١٩٩٠ وتعديلاته بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة .
- مازال لم يتم الانتهاء من إجراءات نقل ملكية صومعة دمياط (الخرسانية) أو تحميل هيئة السلع التموينية بأعبائها والتي تم تسليمها للشركة في ١٩٨٧/٢/١ لإدارتها وتشغيلها تنفيذا لقرار الوزاري المشترك رقم (١١) لسنة ١٩٨٧ بالرغم من صدور قرار وزير الاستثمار رقم (٥) لسنة ٢٠١١ فى ٢٠١١/١/١٧ بتشكيل لجنة لدراسة أوجه الخلاف وعرض نتائج أعمالها على الأمانة الفنية للجنة فض المنازعات خلال شهر على الاكثر وهو الامر الذى لم يتم بعد حتى تاريخه رغم مرور ما يزيد عن ٩ سنوات من تاريخ القرار السابق ذكره ، كما لم يتم حسم الخلاف مع هيئة المجتمعات العمرانية بشأن مطالبتها للشركة بنحو ٤,٣٢٨ مليون جنيه أعباء قروض الصومعة . ويتصل بما سبق تضمن حساب الأرصدة الدائنة نحو ١,٦٠٥ مليون جنيه تحت مسمى (مبالغ تحت التسوية) تمثل قيمة بواقى تركيبات الصومعة بالإضافة إلى إجراء عمليات إحلال وتجديد للعديد من المعدات والآلات الخاصة بالصومعة والتي بلغت إجمالي المصروفات الاستثمارية نحو ٧٣ مليون جنيه منذ إنشاء الصومعة . **يتعين اتخاذ الإجراءات الواجبة لحسم الخلاف القائم حفاظاً على حقوق وأصول الشركة وإجراء التسويات اللازمة بشأنها وما يترتب علي ذلك من آثار .**	لم تتمكن اللجنة من الانعقاد بسبب الظروف التى مرت بها البلاد بسبب أحداث ثورة يناير ٢٠١١ . وقد خاطبت الشركة هيئة المجتمعات العمرانية بالكتاب رقم ٢٨٥ المؤرخ ٢٠١١/٦/٢٧ أوضحت فيه بأنها لا تتحمل أي أعباء مالية تتمثل في الفوائد على الديون المستحقة لأصول ثابتة ليست ملكها ولم يتم الرد على كتابنا منذ ذلك التاريخ وتم إعادة مخاطبة هيئة المجتمعات العمرانية بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٢م لتحديد موعد لعقد إجتماع للوصول إلى إتفاق لنقل ملكية الصومعة بما يحفظ حقوق جميع الأطراف وأثناء الإجتماع قدمت شركة الصوامع ثلاث بدائل للموافقة على نقل ملكية الصومعة إليها :- البديل الأول في حالة تحمل الصوامع القيمة كاملة تتحمل هيئه السلع التموينية (وزارة المالية) فرق الفئات في التعامل بين فئة التفريغ فى صومعة دمياط ومثيلتها فى صومعة الإسكندرية من تاريخ تشغيل الصومعة فى ١٩٨٧/٢/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ عن الكميات الفعلية المفرغة حيث تم محاسبة الشركة عن تلك الفترة بفئة تشغيل دون إضافة التكاليف الرأسمالية. البديل الثاني : تتحمل الصوامع بتكلفة إنشاء الصومعة طبقا لتقييم عام ١٩٨٩ بقرض طويل الأجل على أقساط سنوية بدون فوائد وتتحمل هيئه السلع التموينية (وزارة المالية) الباقي والذى يمثل تكلفة تمويل إنشاء الصومعة البديل الثالث تتحمل الهيئة (وزارة المالية) قيمة الإهلاك (التكاليف الرأسمالية) وتتحمل الصوامع الباقي بقرض طويل الأجل على أقساط سنوية بدون فوائد ولم يتم الرد على الشركة حتى تاريخه ولم يتم الوصول إلى إتفاق نظرا لأن هذا الموضوع يدخل فى اختصاص العديد من الوزارات والهيئات الحكومية وليس للشركة أى سلطة عليها وبالنسبة لمبلغ ١,٦٠٥ مليون جنيه يدخل فى اختصاص العديد من الوزارات والهيئات الحكومية وليس للشركة أى سلطة عليها وبالنسبة لمبلغ ١,٦٠٥ مليون جنيهحتى تاريخه ولم يتم الوصول إلى إتفاق نظرا لأن هذا الموضوع يدخل فى اختصاص العديد من الوزارات والهيئات الحكومية وليس للشركة أى سلطة عليها وبالنسبة لمبلغ ١,٦٠٥ مليون جنيه يدخل فى اختصاص العديد من الوزارات والهيئات الحكومية وليس للشركة أى سلطة عليها وبالنسبة لمبلغ ١,٦٠٥ مليون جنيه

-عدم تحديد قواعد للمعاملة المالية لمشروع إنشاء وتوريد وتركيب الصومعة المعدنية بدمياط سعة ٧٠ ألف طن لصالح الشركة العامة للصوامع والتخزين منذ عام ٢٠١٤ (منحة لا ترد من دولة الامارات لجمهورية مصر العربية لتمويل المشروعات التنموية) وبناء على ذلك صدر القرار الوزارى رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٨ بتشكيل لجنة للعمل على توفيق الاوضاع بين الجهات المختلفة وقد ورد خطاب من رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٨/٢/١٥ بالموافقة على تضمين التكلفة الاستثمارية للصومعة ضمن أصول الهيئة العامة للسلع التموينية على أن ينعكس الأثر المالى بحق انتفاع للشركة القابضة للصوامع والتخزين حيث تتولى الإدارة والتشغيل والصيانة دون تحديد معالجة الأثر المالى لها بالشركات التابعة وموقف تشغيلها والمعاملة المالية للتشغيل ويتصل بذلك بلغت إجمالي قيمة الأعمال الاستثمارية التي تحملتها الشركة لتجهيز الصومعة نحو ١,٥٤٥ مليون جنيه ضمن حساب التكوين الاستثمارى كما بلغت الكميات التي تم تفريغها من الصومعة المذكورة خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ نحو ٥٩١ألف طن ساهم في احتساب إيرادات الشركة بنحو ١٣مليون جنيه بينما بلغت التكاليف الانتاجية للصومعة المعدنية خلال الفترة نحو ١٥ مليون جنيه . **الامر يستلزم ضرورة سرعة التواصل مع الجهات المعنية لتحديد قواعد المعاملة المالية وكيفية إدارة تشغيل الصومعة من الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين لصالح الشركة العامة للصوامع والتخزين وما يترتب على ذلك من آثار.**	صدر القرار الوزارى رقم ٤٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن تشكيل لجنة لدراسة مقترح نقل ملكية عدد (٢٥) صومعة المنشأة بتمويل من منحة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الهيئة العامة للسلع التموينية حيث بدأت اللجنة اجتماعاتها بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٥ ولم تصدر القرارات النهائية لحين الانتهاء من دراسة تقنين وضع الأراضى المقام عليها الصوامع الممولة من منحة دولة الإمارات العربية المتحدة وتقوم الشركة بإدارة وتشغيل الصومعتين فى ضوء توصيات اللجنة بجلستها بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٥وسيتم إجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه أعمال اللجنة.
-عدم الاستفادة من شونة الغلال المطورة المقامة على أرض مجمع السلام بالإسكندرية "ملك الشركة " وذلك طبقاً للاتفاق بين وزارة الدفاع المصرية وشركة بلومبرج جرين المنفذة لمنظومات الفرز والتعبئة والتغليف " مرحلة أولى " والذي تم استلامه وإجراء التجارب الأولية للمشروع فى العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ وإغلاق الشونة طوال تلك المدة دون استغلال لها حتى تاريخه نظرا لفشل تجارب التشغيل والتى أسفرت عن عدم ملائمة أجهزة الشونة للغرض المنشأة من أجلة . **الأمر الذي يتعين معه العمل علي الاستفادة من الشونة المذكورة وإجراء التعديلات الفنية المطلوبة على الإنشاءات الخاصة بها لتتلاءم مع طبيعة نشاط عمل الشركة حتى لا تمثل أموال مهدرة وما يترتب علي ذلك من أثار مع مراعاة إضمحلال منظومة الفرز والتعبئة والتغليف .**	تم إنشاء شونة الغلال المطورة بمجمع السلام بالإسكندرية فى إطار خطة الدولة لتطوير الشون ولم تصدر حتى تاريخه أى قرارات تحدد طبيعة العلاقة المالية والقانونية لهذه الشون وسيتم إتخاذ اللازم فى ضوء القرارات التى ستصدر فى هذا الشأن .
- مازالت الملاحظات الفنية التي شابت اعمال تنفيذ وتطوير شبكة الحريق الخاصة بمخازن المنطقة الجمركية بمجمع السلام قائمة والتى بلغ ما أمكن حصره من قيمتها نحو ٨٤١ ألف جنيه حيث أن	تم احالة الموضوع إلى القطاع القانونى للتحقيق وتم الحصول على موافقة إدارة الحماية المدنية عن أعمال تطوير شبكة الحريق الخاصة بمخازن مجمع السلام وتم الحصول على التراخيص الخاصة بتحويل المخازن إلى منطقة ايداع جمركى ويتم الإستفاده

تلك الأعمال تم إسنادها بالأمر المباشر للشركة الوطنية للإنشاءات والتي نتج عن تنفيذها العديد من المخالفات طبقاً لما ورد بمحضر اللجنة المشكلة بالأمر الادارى رقم (٥٥) بتاريخ ٢٠١٧/٢/٥ لاستلام وتطوير شبكة الحريق حيث قامت اللجنة فى ٢٠١٧/٧/٢٧ بحصر الاعمال المنفذة ولم تقم بالاستلام الابتدائى لها حتى تاريخه لعدم نهو الملاحظات علي الرغم من الحصول علي موافقة إدارة الحماية المدنية بمحافظة الاسكندرية المؤرخة في ٢٠١٧/١/١٧ وقيام الشركة بتجديد التراخيص مزاولة النشاط الخاصة بالمجمع. **نكرر التوصية ببحث ما سبق مع ضرورة العمل علي دراسة الملاحظات الفنية عن تلك الاعمال المنفذة لتطوير شبكة الحريق واتخاذ الاجراءات اللازمة تجاه الرجوع علي المورد في تلك المخالفات خاصة في ظل عدم الاستلام الابتدائي لتلك الأعمال للحفاظ علي حقوق ومستحقات الشركة.**	من المخازن بتأجيرها للغير.
-تضمنت الأصول الثابتة – مباني وإنشاءات (قطاع بورسعيد ودمياط) العديد من مباني المخازن والحجرات والمنشآت داخل مينائى بورسعيد ودمياط والتي آلت ملكيتها إلي الهيئة العامة لموانى بورسعيد والهيئة العامة لميناء دمياط طبقا للقرار الوزاري رقم (٨٠٠) لسنة ٢٠١٦ الصادر من السيد / وزير النقل والمواصلات والنقل البحري المنشور بالوقائع المصرية العدد رقم (٢٨٢) تابع (ب) في ١٥ / ١٢ / ٢٠١٦ مادة رقم (٤١) وتجدر الاشارة إلي أن تلك المنشآت بمنطقة بورسعيد مهلكة دفتريا بالكامل إما مباني صومعة دمياط منها ما هو مهلك دفتريا والآخر متبقي له قيمة دفترية. **نوصي بضرورة إتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تطبيق القرار الوزاري المشار إليه مع إجراء التصويبات اللازمة ومعالجة باقي قيمة تلك الأصول كإضمحلال حتي تظهر أصول القطاع – مباني وإنشاءات بصورتها الصحيحة .**	بالنسبة للمبانى والإنشاءات داخل مينائى بورسعيد ودمياط جميعها فى حيازة الشركة وتقوم بممارسة أنشطتها فى هذه الأماكن وتحصيل الأيرادات الناتجة عن هذا الأنشطة بصورة هادئة ومستقرة ولايوجد اى منازعة على ملكية هذه المبانى والإنشاءات وسيتم بحث ودراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ اللازم طبقاً لما تسفر عنه الدراسة.
-مازالت الأصول الثابتة للشركة تتضمن بعض الطاقات العاطلة والغير مستغلة بعضها صالح للعمل وبعضها صدرت له قرارات تكهين ولم يتم البيع حتى تاريخه ومازالت مسجلة بدفاتر الشركة بلغ ما امكن حصره منها في ٢٠٢١/٩/٣٠ مبلغ نحو ٢٥,٣٦٥ مليون جنية(بخلاف ما هو بدون قيمة) وتتمثل فى آلات ومعدات بنحو ٢٤,٣٤٦ مليون جنيه ، وسائل نقل وانتقال بنحو ٣٨٦ ألف جنيه ، مبانى بنحو ٦٣٣ ألف جنيه لعدد٢٦ شقة بالإسكان الاداري للشركة بمدينة دمياط الجديدة . **يتعين العمل على دراسة سبل التصرف الاقتصادى الأمثل للأصول المكهنه وإصلاح المعطلة منها بما يعود بالنفع على الشركة مع مراعاة الالتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) الاصول الثابتة واهلاكاتها فقرة (٦٧) والتى تنص" على المنشأة أن تستبعد القيمة الدفترية للأصل الثابت من**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة واتخاذ ما يلزم فى ضوء ماتسفر عنه

دفاترها ، ولا تتوقع المنشأة أية منافع اقتصادية مستقبلية سواء من استخدامه أو التخلص منه " مع حصرها وإدراجها بالقوائم المالية تحت مسمى " الأصول المحتفظ بها لغرض البيع"وما يترتب على ذلك من آثار.	
-عدم الاستغلال الامثل لبعض الأراضى والمخازن بالشركة ويتمثل ذلك فيما يلى:- *بلغت إجمالى المساحات التخزينية المتاحة للتأجير بقطاع القاهرة حوالى ٨٠,٧ الف م^{2} منها مساحة نحو ١٠,٣ ألف م^{2} غير مستغلة بنسبة ١٢,٨ % تتمثل فى ٧,٧ ألف م^{2} مساحة شونة الشفاطات بإمبابة ، ٢,٦ ألف م^{2} بالشونة الترابية بالهرم (المريوطية) . *محطة تعبئة الأجولة بصومعة شبرا منذ سنوات فضلاً عن مساحة الأرض الموجودة أمام هذه المحطة والتى تُقدر مساحتها ٤٢٠٠م٢ بأرضية خرسانية ويتصل بذلك وجود شفاط متنقل على عجل معطل منذ سنوات ومخزن بالعراء بفناء الصومعة . *مساحة ١٦ ألف م٢ داخل ميناء دمياط خلف الصوامع أرض فضاء وكذا مخزن دراكون ببورسعيد والبالغ مساحته نحو ١١٠ م٢ منذ عدة سنوات. *الطابق الثاني بميناء بور سعيد والذي تبلغ عدد الغرف غير المستغلة نحو ٢٠ غرفة على الرغم من وجود مصعد بضائع كبير **نوصي بضرورة العمل علي الاستغلال الأمثل لكافة الاراضي والمخازن المتاحة حتي يتسني تعظيم إيرادات الشركة ومنعا لوجود طاقات غير مستغلة.**	بالنسبة لمساحة ٧٧٠٠ متر مربع والخاصة بشونة الشفاطات بإمبابة فهذه الارض مخصصة للنقل النهرى وتدخل فى نطاق طرح النهر ويتم حاليا استقبال الصنادل التى تقوم بنقل القمح عليها وتفريغها داخل صومعة امبابة وفيما يخص مساحة ٢٦٠٠ متر مربع بالشونة الترابية بالمريوطية تم عرضها على العملاء ونظراً لتدنى القيمة الإيجارية التى قدمت لم توافق الشركة على العروض وتستهدف الشركة الإستفادة من هذه الأرض بعد الإنتهاء من إنشاء المحلات التجارية على سور شونتى المريوطية سواء كجراج للسيارات أو منطقة مخازن لخدمة نشاط المحلات التجارية ٠ وبالنسبة لعدم استخدام محطة تعبئة الاجولة بصومعة شبرا فهى جزء من الصومعة وغير مستخدمه نظراً لتوجه الدولة بالغاء القمح المعبأ وبالنسبة للأرض البالغة ٤٢٠٠ متر مربع جارى استخراج التراخيص اللازمة لإنشاء مخازن فى تلك المساحة وبالنسبة لباقى المساحات سيتم دراسة امكانية الإستفادة منهم لتعظيم إيرادات الشركة ٠
- بلغ رصيد حساب التكوين الإستثمارى فى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ١٩,٠٢١ مليون جنيه تبين بشأنه مما يلى:- - نحو ٦,٣٧٥ مليون جنيه قيمة الاعمال الاستثمارية التي تحملتها الشركة لتجهيز الصومعة المعدنية بمجمع السلام بالعامرية بنحو ٤,٤٩٨ مليون جنيه والصومعة المعدنية بميناء دمياط بنحو ٨٨٢ ألف جنيه بالاضافة الى نحو ٩٩٥ ألف جنيه قيمة عدد ٣ ميزان بسكول لتشغيل الصومعتين منحة لا ترد من دولة الامارت لجمهورية مصر العربية لتمويل المشروعات التنموية بها لحين وضع الضوابط والقواعد المالية من جانب الدولة وفى ظل صدور القرار الوزارى رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٨ بشأن تشكيل لجنة لدراسة مقترح نقل الملكية لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية. **يتعين ضرورة إضافة تلك المبالغ ضمن الأصول الثابتة ومراعاة الأثار المترتبة علي ذلك في حساب الإهلاك وفقا لما تقضي به معايير المحاسبة المصرية.**	تم إجراء التسويات اللازمة فى شهر أكتوبر ٢٠٢١ ٠
- نحو ١٠,٢٤٥ مليون جنيه قيمه الاعمال الاستثمارية الخاصة بعملية أنشاء نظام أطفاء حريق تلقائي لعدد (١٠) مخازن ببورسعيد و منها نحو ٩,٩٠٣ مليون جنيه (رصيد مرحل أول	نظراً لأن الشركة تقوم بإستغلال تلك المخازن فإن المقاول يقوم بتنفيذ الأعمال خلال الفترات التى يتم اخلاء المخازن فيها وتم وتم استيفاء جميع اشتراطات الحماية المدنية واستلام الأعمال من

المدة في ٢٠٢١/٦/٣٠) تمثل قيمه الاعمال الاستثمارية الخاصة بعملية أنشاء نظام أطفاء حريق تلقائي لعدد (١٠) مخازن ببورسعيد وعدد ٧ عدادات كهربائية لنفس المخازن عن عملية إنشاء نظام الإطفاء التلقائى لعدد (١٠) مخازن ببورسعيد بالاضافة لقيمة المستخلص الجاري رقم (٨) في ٢٠٢٠/٣/٥ حيث كان تاريخ دخول العقد حيذ التنفيذ في ٢٠١٨/٢/٢٢ بمدة تنفيذ ١٢ شهرا الا ان لجنه الاستلام لم تتمكن من اجراء تجارب التشغيل و ذلك بسبب عدم الانتهاء من التوصيلات الكهربائية و عدم الحصول علي الموافقة من هيئه الميناء لتغذية الخزانات و لم يتم الأنتهاء من جميع ما سبق حتي تاريخه. **يتعين الوقوف علي مدي تنفيذ تلك الاعمال حتي يتم الانتهاء منها لتلافي عدم تجديد التراخيص الممنوحة للشركة لمزاولة النشاط داخل ميناء بورسعيد مع تحميل المتسبب بغرامة التأخير عن عدم تنفيذ بنود العقد المبرم.**	المقاول فى شهر اكتوبر ٢٠٢١ وإجراء التسويات اللازمة ٠
-نحو ٥٣٤,٣٣٧ ألف جنيه تمثل قيمة مصروفات أتعاب المكتب الاستشاري لإنشاء مرافق لتخزين الحبوب سعة ١٠٠ ألف طن بميناء غرب بورسعيد حيث تم التوقيع بتاريخ ٢٠١٩/٧/٢٤ بين وزارة الأستثمار والتعاون الدولي وصندوق الأوبك للتنمية الدولية علي إتفاقية القرض الممنوح بمبلغ ١٤ مليون دولار أمريكي لتمويل المشروع. **يتعين موافاتنا بالمستندات اللازمة لإنفاق القرض المذكور وكذا دراسات الجدوي عن مشروع إنشاء مرافق لتخزين الحبوب سعة ١٠٠ ألف طن بميناء غرب بورسعيد.**	تم التعاقد مع مكتب استشاري لإعداد الدراسات الفنية وعمل الجسات للتربة وإعداد كراسة الشروط والمواصفات الخاصة بطرح المناقصة الخاصة بالمشروع وذلك طبقا للأتفاقية القرض٠ وتم التعاقد مع شركة رواد الهندسة الحديثة لتنفيذ الشروع وشركة نيرو لتوريد عدد (٢) شفاط قدرة ٦٠٠/طن ساعة للشفاط الواحد وجميع مستندات المشروع ودراسات الجدوى بالشركة ولم يتم السحب من مبلغ القرض حتى تاريخه ٠
- نحو ٥٢٢٠٠ جنيه يمثل قيمة إعادة تأهيل معدات الشحن (إمبابة – دمياط – اسكندرية – سفاجا) ومنها نحو ٢٧ ألف جنيه (رصيد مرحل أول المدة في ٢٠٢١/٦/٣٠) تمثل قيمة تطوير وتأهيل معدات الشحن برصيف ٨٥ بالاسكندرية وباقي المبلغ نحو ٢٥,٢٠٠ ألف جنيه تمثل قيمة إعلانات خاصة بالمشروع . **يتعين ضرورة سرعة إنهاء تلك الأعمال.**	جارى متابعة تنفيذ الأعمال ٠
- لم نواف بالشهادات المؤيدة للإستثمارات طويلة الأجل في ٢٠٢١/٩/٣٠ البالغ قيمتها نحو ٢٠,٩٤٩ مليون جينه وبيانها علي النحو التالي:- *نحو ٦ مليون جنيه " تحت مسمي استثمارات في سندات أوراق مالية " منذ عدة سنوات تمثل قيمة ٥ % من الفائض عن الأعوام السابقة علي صدور القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١. *نحو١٤,٩٤٨ مليون جنيه " تحت مسمي إستثمارات في أسهم شركات تابعة شقيقة " وبيانها كما يلي:- *نحو١٤,٨٠٩ مليون جنيه عن قيمة عدد ١,٤٨٠ مليون سهم بفئة ١٠ جنيه للسهم وبنسبة ٢١,١٥% في شركة وادي الملوك	ترد الينا الشهادة المؤيدة للأستثمار من البنك الاستثمار القومى خلال شهر يناير من كل عام وسيتم موافاتكم بها فور إستلامها بالشركة ونظرا لأن شركة وادى الملوك غير مدرجة بالبورصة سيتم مخاطبة شركة وادى الملوك بموافاتنا بشهادة بحصة الشركة فى رأس مال الشركة ٠

للطحن والصناعات الملحقة . *نحو ١٣٩,٧٣١ ألف جنيه عن قيمه ١١١٧٨٥ سهم بفئة ١,٢٥ جنيه للسهم وبنسبة ٠,٠٨ % في الشركة المتحدة للإسكان و التعمير . **يتعين موافاتنا بالشهادة المؤيدة لتلك الاستثمارات في تاريخ القوائم المالية .**	
بلغت قيمة المخزون فى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٦٧,٨٣٩ مليون جنيه (قبل خصم المخصص البالغ ٤٢٥ ألف جنيه) وقد تم إثبات أرصدته دفتريا دون جرد وقد تبين بشأنه ما يلى:- *ما زال المخزون يتضمن بعض الأصناف الراكدة منذ عدة سنوات بلغت تكلفتها الدفترية نحو ٣,٦ مليون جنيه " وفقاً لحصر الشركة " وبنسبة نحو ٦,٥% من التكلفة الدفترية لمخزون قطع الغيار البالغة نحو ٥٥,٢٦١ مليون جنيه مكون بشأنها مخصص بمبلغ ٤٢٥ ألف جنيه وقد تم بيع الأصول الخاصة ببعض هذه الاصناف من الات ومعدات وسيارات بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢) المخزون فقرة رقم (٢٨) التى تنص. (قد لا يمكن استرداد تكلفة المخزون إذا ما تعرض للتلف أو التقادم الكلى أو الجزئى أو إذا انخفض سعر بيعه ..... يتم تخفيض قيمة المخزون إلى أقل من تكلفته ليصل إلى صافى قيمته البيعيه) . **يتعين حصر المخزون الراكد واتخاذ ما يلزم من إجراءات نحو الإستفادة الإقتصادية منه والإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية وإجراء التسويات الواجبة بالحسابات المختصة وما يترتب على ذلك من آثار .**	تم حصر المخزون الراكد وجارى عرض الاصناف التى يمكن استخدامها فى باقى قطاعات الشركة وسيتم أتخاذ اللازم بشأن التخلص من المخزون المستغنى عنه بالبيع .
ما زالت الشركة لم تحدد المسئولية عن الاصناف التى تم سرقتها من مخزن الراكد (المستعمل) بالدخيلة ومجمع السلام بالرغم من تشكيل لجنة بالأمر الادارى المحلى رقم (١١) الصادر بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٩ لحصر الاصناف التى تم سرقتها وكذا ما أوصت بها اللجنة من ضرورة نقل الإصناف من المخزن لعدم توافر الاحتياطيات الامنية وان المخزن غير صالح للتخزين به " حيث قام القطاع القانوني بإعمال شأنه في الواقعة وانتهت مذكرة التحقيق رقم ٦١ بتاريخ ٢٠١٧/١٠/١٩ كما جاء برد الشركة انه تم احالة الواقعة الى النيابة العامة – نيابات الدخيلة والعامرية الجزئية بموجب أربعة محاضر لإعمال شئونها. **نوصى بموافاتنا بما اسفرت عنه التحقيقات وإبلاغ الجهاز طبقاً للقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ وتعديلاته وما يترتب على ذلك من أثار**	تم إحالة الموضوع إلى النيابة العامة برقم حصر ١١٩٧ حصر تحقيق تحت رقم ٤٥٤٥ لسنة ٢٠١٨ عامرية أول وسوف نوافيكم بنتيجة التحقيقات فور الانتهاء منها .
مازال مخزون قطع الغيار يتضمن العديد من الأصناف بدون قيمة وكذا بواقي التركيبات لكلا من صومعتي شبرا ، إمبابة في ٢٠٢١/٩/٣٠ ويتصل بذلك عدم تحديد الحالة الفنية لمخزون قطع الغيار (جديدة – مستعملة) و وجود بواقي تركيبات الصومعتين بدون قيمة داخل مخزن قطع غيار الكهرباء.	سيتم الدراسة واتخاذ مايلزم طبقا لما تسفر عنه الدراسة .

يتعين تصويب الوضع لما لذلك من أثر علي إظهار رصيد المخزون علي حقيقته في ٢٠٢١/٩/٣٠ ، مع تحديد الحالة الفنية لمخزون قطع الغيار.	
ظهر رصيد حساب العملاء فى ٢٠٢١/٩/٣٠ مديناً بنحو ٩٩٢,٧١٥ مليون جنيه قبل خصم مجمع الإضمحلال البالغ ١٠,٧٦٨ مليون جنيه ودائناً بنحو ١٥٤٣ مليون جنيه دون إجراء المصادقات أو المطابقات اللازمة عليه وقد تبين بشأن بعضها ما يلى : - • مازال حساب العملاء يتضمن العديد من الأرصدة المتوقفة منذ سنوات بلغ ما أمكن حصرة منها نحو ١٤,٧١٤ مليون جنيه مكون مقابلها مخصص إضمحلال بنحو ١٠,٧٦٨ مليون جنيه رغم صدور احكام قضائية نهائية بشأن بعضها لصالح الشركة ولم يتم تنفيذها بعد. **نكرر توصياتنا بمتابعة الإجراءات القانونية الواجبة لتحصيل مستحقات الشركة حفاظاً على حقوقها وتحديداً للمسئولية والاتصال بالجهات المعنية لتنفيذ الاحكام الصادرة لصالح الشركة واجراء التسويات اللازمة بالحسابات المختصة.**	تم إرسال المصادقات للعملاء وأصحاب الأرصدة المدينة والدائنة ولم نتلقى أى رد حتى تاريخه وسنوافيكم بالردود فور وصولها إلينا وبالنسبة للأرصدة المدينة المتوقفة فمعظمها محل دعاوى قضائية ما زالت متداولة أمام القضاء ويتم متابعتها من قبل القطاع القانونى بالشركة وسيتم اتخاذ اللازم فى ضوء الأحكام القضائية التى ستصدر تم إرسال المصادقات للعملاء وأصحاب الأرصدة المدينة والدائنة ولم نتلقى أى رد حتى تاريخه وسنوافيكم بالردود فور وصولها إلينا وبالنسبة للأرصدة المدينة المتوقفة فمعظمها محل دعاوى قضائية ما زالت متداولة أمام القضاء ويتم متابعتها من قبل القطاع القانونى بالشركة وسيتم أتخاذ اللازم فى ضوء الأحكام القضائية التى ستصدر
• عدم إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن أرصدتها الظاهرة بحساب العملاء والموردين فى ٢٠٢١/٩/٣٠ - والبالغة نحو ١٥٢٧ مليون جنيه مديناً ، نحو ١٥٠٨ مليون جنيه دائناً بعد تأثره بقيمة العجز الخاص بالاقماح المحلية موسم ٢٠١٦وتجدر الاشارة إلي أن أخر مطابقات تم إجراؤها مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن معاملات القمح المستورد عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٥/٦/٣٠ هذا ولم يتم تسوية الفروق الناتجة عن المطابقات السابقة حتى تاريخ الفحص وبالتالي فإن تلك الأرصدة الظاهرة تعبر عن وجهة نظر الشركة فقط وقد تبين من الفحص بشأنها ما يلي :- • ويتصل بما سبق مطالبة الشركة للهيئة العامة للسلع التموينية بسداد مبلغ نحو ٧٢,١١٧ مليون جنيه فروق فئات الشفط والتفريغ عن الفترة من ٢٠١٥/٢/١ وحتي ٢٠١٧/٦/٣٠ حيث أن الهيئة المذكورة كانت تحاسب الشركة علي الفئات قبل تعديلها بموجب اعتماد السيد / وزير التموين والتجارة الداخلية علي توصية اللجنة المشكلة بناء علي القرار الوزاري رقم (٤٦) لعام ٢٠١٥. **يتعين اجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية للتأكد من صحة الارصدة الظاهرة فى ٢٠٢١/٩/٣٠ واجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه المطابقة وما يترتب على ذلك من آثار مع ضرورة العمل علي تحصيل كافة مستحقات الشركة حفاظا علي أموالها وحقوقها.**	جارى التنسيق مع السادة المسئولين بهيئة السلع التموينية لإستكمال المطابقات مع الإحاطة بأنه تم إجراء المطابقة عن نشاط النقل والقمح المحلى وجارى استكمال إجراء المطابقات الكمية للقمح المستورد وسيتم موافاتكم بها . وجارى متابعة تحصيل مستحقات الشركة طرف هيئة السلع التموينية .

-وجود العديد من حسابات الهيئة العامة للسلع التموينية الدائنة في ٢٠٢١/٩/٣٠ منذ عدة سنوات دون حركة عليها وعلي الرغم من إنتهاء العمل بتلك المنظومات السابقة وتتمثل فى نخالة خشنة نحو ٩٣,١٢٢ مليون جنيه (دائن) ، ومبيعات ذرة نحو ٢,٢٥٣ مليون جنيه (دائن) ، نحو ٥٢,٣٢٨ مليون جنيه رصيد مدين يخص تسويق أقماح محلية موسم ٢٠١٥ علي الرغم من إقفال حسابات المطاحن الخاصة بها . **نوصي بضرورة إتخاذ اللازم نحو المطابقة علي تلك الحسابات ونقلها الي الحساب الجاري الحالي للهيئة العامة للسلع التموينية وسداد المستحقات أو تحصيل أموال الشركة .**	سيتم الدراسة واتخاذ مايلزم طبقا لما تسفر عنه الدراسة .
- تضمين حسابات الهيئة العامة للسلع التموينية ضمن حساب العملاء في ٢٠٢١ /٩/٣٠عن منظومة الأقماح الحرة رصيد مدين بمبلغ ١٣,٢٩٠ مليون جنية والذى ظهر نتيجة خصم المبالغ المعلاة لمطاحن القطاع الخاص منذ سنوات من حساب هيئة السلع التموينية بعد المطابقة التى تمت بين الشركة وممثلى تلك المطاحن الأمر الذى يعنى عدم وجود مديونية مستحقة للهيئة تحت هذا المسمى . **يتعين بحث المبلغ المذكور وعمل مطابقة مع الهيئة بشأنة والأفادة حفاظا على أموال الشركة.**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
-مازال عدم التزام مصلحة الجمارك بإخلاء مخازن البيوع الجمركية رغم تحرير عقد أتفاق باستغلال مساحات تخزينية بديلة بغمرة فى ٢٠٠٥/١٢/١٧ ولم يتضمن عقد الاتفاق المذكور النص على مقابل لاستغلال مخزن البيوع بالسبتية فى حالة عدم الإخلاء وذلك منذ ٢٠٠٦/٤/١ وحتى تاريخه وقد بلغ قيمة المستحق على مصلحة الجمارك فى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٨٦,٦٤٥ ألف جنيه، وقد اقامت الشركة الدعوى رقم ٦٩٤٨ لسنة ٢٠١٤ مدني شمال بجلسة ٢٠١٩/٥/٢٧ حكم لصالح الشركة بالغاء حكم اول درجة والقضاء مجدداً باختصاص محكمة شمال القاهرة ولائياً وما زالت متداولة. **يتعين اتخاذ ومتابعة كافة الإجراءات القانونية الواجبة فى هذا الشأن حفاظاً على ممتلكات وحقوق الشركة وما يترتب على ذلك من آثار.**	ورد إلى الشركة من وزارة التموين والتجارة الداخلية كتاب للسيد اللواء اركان حرب مستشار رئاسة الجمهورية يطلب فيه إخلاء مبنى السبتية لدخوله فى نطاق تطوير ميدان رمسيس ومحطة مصر وتم إخلاء المكان مع بقاء بعض الموظفين لتأمين المبنى والمحافظة عليه من الباعة الجائلين ويتم الأن التنسيق مع وزارة التموين لإخلاء المكان نهائياً بما يحفظ حق الشركة فى الحصول على التعويض المناسب عن هذا المكان ويتم متابعة الدعوى القانونية المقامة ضد مصلحة الجمارك بمعرفة القطاع القانونى بالشركة .
- تضمن حساب العملاء نحو ٢,٠٢٨ مليون جنيه يمثل أرصدة مدينة على بعض العملاء بقطاع القاهرة قيمة المتبقى من ايجار مستحق عليهم وذلك بعد جدولة مديونية شركة العزيزية و سداد المستحق عن الفترة المالية الحالية دون سداد المديونية المرحلة من الاعوام السابقة لباقى العملاء. **يتعين العمل على سرعة تحصيل مستحقات الشركة مع إتخاذ ومتابعة كافة الإجراءات القانونية اللازمة وما يترتب على ذلك من آثار.**	هؤلاء العملاء مازالت عقودهم مستمرة مع الشركة ومنتظمين فى السداد وبالنسبة لشركة العزيزية فيتم تحصيل مستحقات الشركة طبقا للجدولة المتفق عليها بإنتظام وجارى تحصيل المديونية المستحقة من شركة مالتى فارم وشركة اس تى اتش فارم للأدوية
-ملاحظاتنا قائمة بشأن تضمين الحسابات المدينة الاخرى نحو ١,٣٠٨مليون جنيه أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات بعضها	مازالت هذه الموضوعات محل دعاوى قضائية متداولة بالنقض ويتم متابعتها بمعرفة القطاع القانونى وسيتم إجراء التسويات

مرفوع بشأنها قضايا متداولة والبعض الاخر صدر بشأنها أحكام قضائية ولم يتم تنفيذها. **يتعين أتخاذ الاجراءات الواجبة لتنفيذ الاحكام القضائية لصالح الشركة ومتابعة القضايا المرفوعة وما يترتب على ذلك من آثار.**	اللازمة فى ضوء الأحكام التى ستصدر ٠
بلغ رصيد حساب النقدية والأرصدة لدى البنوك فى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٣٧٣,٨٧٨ مليون جنيه حيث بلغت قيمة الودائع المجمدة المرهونة لاصدار خطابات ضمان للغير بحسابات البنوك (مصر/الاهلى القطرى/عودة العباسية /المصرى الخليجى/العربى الافريقى) نحو ٥٤,٥٠١ مليون جنيه تمثل غطاء خطابات الضمان الصادرة للغير وهذا لم تفصح الايضاحات المتممة للقوائم المالية عن وجود ودائع بالعملات الأجنبية طرف بنك عودة – فرع العباسية وقيمتها نحو٣,١٦٣مليون جنيه وكذا وجود حسابات جارية بالعملة الأجنبية قيمتها نحو ٩١٤,٣٩٧ ألف جنيه ، وجدير بالذكر أنه تم تقييم سعر صرف الدولار علي أساس ١٥,٦١٧٨ جنيه للدولار (وهو نفس سعر صرف الدولار في ٢٠٢١/٦/٣٠) في حين أن سعر صرف الدولار في ٢٠٢١/٩/٣٠ هو ١٥,٦٤٨٥ جنية للدولار بفرق بالزيادة قدره ٠,٠٣٠٧قرش للدولار دون معالجة فروق أسعار صرف العملة والتي بلغت نحو ١٤١,٤٤١ ألف جنيه. **يتعين بحث الودائع المجمدة وفك الودائع الغير صادر خطابات مقابلها مع معالجة فروق أسعار صرف العملات .**	تحصل الشركة على الفائدة المستحقة عن هذه الودائع مع الوضع فى الإعتبار أن هذا الأمر يساعد الشركة فى إصدار خطابات الضمان المطلوبة فى أسرع وقت ممكن بدون إتخاذ إجراءات جديدة وسيتم مراعاة فروق أسعار العملة الأجنبية عند إعداد المركز المالى فى ٢٠٢٢/٦/٣٠م ٠
- بلغ رصيد النقدية بالصندوق في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ٧١٢ ألف جنيه تم إثباتها دفتريا دون إجراء جرد فعلي له في تاريخ المركز المالي . **نوصي بضرورة إجراء الجرد الفعلي لأرصدة النقدية بالصندوق عند إعداد المراكز المالية الدورية للشركة .**	سيتم مراعاة ذلك مستقبلا ٠
- بلغت قيمة المخصصات بخلاف الإهلاك فى ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ١٥٥,٥ مليون جنيه على الترتيب هذا ولم نواف بالدراسة التي تم علي أساسها تكوين تلك المخصصات وتدعيمها وكذا الالتزامات المحتملة. ونري عدم كفايتها في ضوء الغرض المكونه من أجله وذلك وفقا لما يلي:- - بلغ مخصص الضرائب المتنازع عليها مبلغ ٨ مليون جنيه في حين أن وردت مطالبات من مصلحة الضرائب العقارية بالاسكندرية بمبلغ ٤,٠٦٨ مليون جنيه لبعض مواقع الشركة تم الطعن عليها ولم يتم البت فيها كما أن أخر فحص ضريبي للشركة عن ضريبة الدخل وسداد الفروق الخاصة بها عن العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ وضريبة القيمة المضافة حتي ٢٠١٣/٦/٣٠ ، وضريبة المرتبات والدمغة حتي عام ٢٠٠٤.	يتم تكوين المخصصات فى ضوء الإمكانيات المتاحة ويتم تدعيمها كلما أمكن ذلك ٠

- بلغ مخصص المطالبات والمنازعات مبلغ ١٧,٥ مليون جنيه منها مبلغ ١٥ مليون جنيه لمواجهة الدعوتين رقما ٤١١، ٢٢١٩ لسنة ٢٠٠٩ المندمجتان فى دعوى واحدة مقامة من شركة فينوس إنترناشيونال للمطالبة بتعويض بنحو ٤٤ مليون جنيه كتعويض لعدم وفاء الشركة بإلتزاماتها التعاقدية عن توريد قمح خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وبجلسة ٢٠١٦/٢/٢٤ صدر الحكم فى الإستئناف بإلغاء الحكم الخاص بالتعويض الإتفاقى على أن تقوم شركة الصوامع برد خطاب الضمان طرفها بالإضافة الى فوائد بنسبة ٤% وقد تم الطعن على الحكم من الشركة العامة للصوامع وشركة فينوس أمام محكمة النقض والقضاء الاداز بالدعوى ٧/٨ق أستئناف اقتصادية صدر تأييد الحكم السابق بجلسة ٢٠١٨/٧/١٤ كما اقامت الهيئة العامة للسلع التموينية طعن بالنقض برقم ٨٠٦٦٤ لسنة ٦٤ ق إدارية عالي ولم تحدد لها جلسة بعد. - نحو ٢,٥ مليون جنيه وذلك لمواجهة الدعوى رقم ٢٩١٣ لسنة ٧٣ ق مجلس الدولة دعوى رقم ٣٠٥٤ لسنة ٢٠١١ مدنى المقامة من الشركة ضد مصلحة الضرائب على المبيعات لبراءة ذمتها من فروق الفحص خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨-٢٠١٣/٢٠١٢ والبالغ اجمالى تلك الفروق نحو ٢ مليون جنيه. - بلغ مخصص المطابقات مع الهيئة العامة للسلع التموينية مبلغ ١٣٠ مليون جنيه بعد تدعيمه بنحو ١٠مليون جنيه خلال العام لا يفي لمواجهة الغرض المكون من أجله وهو فروق المطابقات مع الهيئة والتي تبلغ قيمتها أكثر من ٨٠٠ مليون جنيه منها ٧٢٠ مليون جنيه عن تسويق القمح المحلى موسم ٢٠١٦. **نوصي بضرورة تدعيم المخصصات لمواجهة الاغراض المكونه لها بما يتناسب معها واتخاذ اللازم بهذا الشأن والافادة .**	
- ظهر رصيد حساب الموردين فى ٢٠٢١/٩/٣٠ دائناً بنحو ٦٨,٠٦٤ مليون جنيه ومديناً بنحو ٦٤٢,٦٩٤ مليون جنيه بعد وقد تبين بشأن بعضها ما يلى : - *بلغ صافى ما أمكن حصره من كميات العجز بالقمح المحلى موسم ٢٠١٦ كمية ٤١١٥٣٤,٤٥٨ طن قيمتها نحو ١٥١١,٨٥٠ مليون جنيه بنسبة ٢٩,٧ % من إجمالى الاقماح التى تم تسويقها بكمية ١٣٨٤١١٦,٠٩ طن (بعد تسوية كمية ٧٣٥٤٥,١٨ طن) وقد تم تحصيل نحو ٦٦٠,٣٧٩ مليون جنيه من قيمة تلك العجوزات حتى شهر سبتمبر ٢٠٢١ (عن العجز والكمية التي تم تسويتها) من صافي قيمة العجز البالغ نحو ١٧٥٩ مليون جنيه مضافة اليها الغرامات . **وقد تبين بشأنه ما يلى :-**	جميع موضوعات مخالفات تسويق القمح المحلى موسم ٢٠١٦محل دعاوى قضائية ومازالت مستمرة وصدر قرار الجمعية العامة بجلستها فى ٢٠١٦/١٢/١٠ بعدم إخلاء مسئولية مجلس الإدارة لحين الإنتهاء من التحقيقات وسوف نوافيكم بنتيجة التحقيقات بعد الإنتهاء منها ويتم متابعة هذه الموضوعات بمعرفة القطاع القانونى بالشركة .

*بلغ صافى قيمة العجز بعد استبعاد مستحقات الموردين والمبالغ المسددة منهم مضاف اليها أجور نقل ومخالفات خلط اقماح ودرجات نظافة ونواتج غربلة و ضرائب حتى أغسطس ٢٠٢٠ نحو ٦٢٨,٥٨٦ مليون جنيه وذلك طبقا للموقف المالي المقدم إلينا من الشركة في ٢٠٢٠/٨/٢٤ . *تطالب الهيئة العامة للسلع التموينية بالمديونية على الشركة لعدم توريد كميات الاقماح بنحو ٧٢٠ مليون جنيه (وذلك بعد سداد الشركة للهيئة نحو ٥٩٩ مليون جنيه طبقاً لمحضر المطابقة بين الهيئة العامة للسلع التموينية والشركة بتاريخ ٢٠١٨/٤/٣٠) لتحديد الموقف المالى لمحصول القمح المحلى موسم ٢٠١٦. **يتعين تحديد المسئولية بشأن عدم سلامة التصرفات التى شابت تعاقدات تسويق القمح المحلى موسم ٢٠١٦ ومتابعة الإجراءات القانونية وموافاتنا بما تسفر عنه تحقيقات نيابة الأموال العامة وما يترتب على ذلك من آثار .**	
<u>الموقف القانونى لعجوزات القمح المحلى:</u> -تم موافاتنا من القطاع القانونى بالشركة بالموقف من التحقيقات الجارية بنيابة الاموال العامة وجهاز الكسب غير المشروع والقضايا محل النزاع وقد تبين بشأنها ما يلى : *عدد سبعة قضايا قيمتها نحو ٢٢٤,٥٨٨ مليون جنيه صدر بشأنها احكام تراوحت بين عشرة الى خمسة وعشرون عام ورد قيمة العجز . *عدد ثلاث قضايا تبلغ قيمة المطالبات الخاصة بهم نحو ١٦١,٦ مليون جنيه قيمة قضايا ما زالت متداولة. *عدد ثلاث بلاغات تبلغ قيمة المطالبات الخاصة بهم نحو ١٢٠,٦٦٠ مليون جنيه ما زالت قيد تحقيقات النيابة. *عدد أربعة بلاغات قيمتها نحو ١١٦,٤٥٢ مليون جنيه مازالت منظورة أمام جهاز الكسب غير المشروع. **يتعين اخطار شركة إلتأمين عن القضايا التى صدر بشأنها احكام نهائية حتى يمكن الحصول على التعويض المستحق مع موالاة الدعاوي والتحقيقات التي لازالت متداولة لحين الحكم النهائي فيها**	قامت الشركة بإتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ حقها فى الحصول على التعويض المناسب من شركة التأمين ويتم المتابعة بمعرفة ادارة التأمين والقطاع القانونى بالشركة .
-وجود فروق بالأرصدة الخاصة لموردي الاقماح المحلية موسم ٢٠١٦ بقوائم المركز المالى فى ٢٠٢١/٩/٣٠ وبين بيانات الموقف المالى لهؤلاء الموردين بعد اثبات قيمة العجز المستحق عليهم حيث ظهر الرصيد المدين عن قيمة العجز بنحو ٤٦٨,٩٥٩ مليون جنيه بمرفقات حساب الموردين فى حين ظهر رصيد حساب الموردين طبقاً للموقف المالى فى ٢٠٢٠/٨/٢٤ بنحو ٦٢٨,٥٨٦ مليون جنيه كما ظهر الرصيد الدائن بنحو ٤١,٥٢٠ مليون جنيه فى حين ظهر الرصيد ببيانات الموقف المالى بنحو ٨,٤٣٢ مليون جنيه (دائن) . **يتعين دراسة تلك الفروق وموافاتنا بما تسفر عنه الدراسة حتى**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .

يمكن الحكم على صحة تلك الارصدة وما تظهره القوائم المالية من نتائج اعمال عن تلك الفترة.	
تضمن الحساب (موردي الأقماح) نحو ٣٠,٥٥٥ مليون جنيه رصيد دائن يخص مستحقات الموردين عن الاقماح المحلية وباقى عمولة التسويق لمواسم ٢٠١٣ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ منها نحو ١٢,٨ مليون جنيه رصيد باسم موردى أقماح (صومعة ارم السلامونى - صومعة العبور - الشماشرجى ...) رغم تعامل هؤلاء الموردين مع الشركة فى تسويق القمح المحلى موسم ٢٠١٦ وأسفر عن وجود عجز ببعض مواقعهم. - **يتعين إتخاذ اللازم حفاظاً على حقوق الشركة .**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة مع الإحاطة بأنه تم وقف صرف مستحقات المطاحن التى عليها عجوزات فى موسم القمح المحلى عام ٢٠١٦ وذلك لحين النتهاء من قضايا العجز .
- تضمن حساب الموردين مبلغ نحو ٤٨٧ ألف جنيه رصيد مدين باسم الشركة الوطنية للحاصلات الزراعية متوقف منذ عام ٢٠٠٨ حيث صدر الحكم فى الإستئناف رقم ١٤/٤٣٩ق فى ٢٠١٥/٣/٢بإلزام الشركة الوطنية بسداد مبلغ ٧٨٥٠٣٥ جنيه للشركة ورفض الإستئناف رقم ١٤/٤٤٦ق تجارى إستئناف شمال القاهرة المرفوع من الشركة الوطنية وحتى تاريخه لم يتم تحصيل مستحقات الشركة . - نحو ٣٩,٤٩٩ألف جنيه قيمة المستحق لموردى الاذرة المحلية موسم ٢٠١١ ومازالت محل نزاع قضائى. **يتعين متابعة الإجراءات القانونية والعمل على تحصيل مستحقات الشركة وما يترتب على ذلك من آثار.**	بالنسبة للرصيد مدين على الشركة الوطنية للحاصلات الزراعية صدر الحكم لصالح الشركة فى الدعوى رقم ١٤/٤٣٩ ق وجارى اتخاذ اجراءات تنفيذ الحكم أما بالنسبة لأرصدة موردى الأذرة فهى محل دعاوى قضائية وما زالت متداولة وسيتم تسويتها فى ضوء الأحكام التى ستصدر فى هذه القضايا .
- وجود كمية ١٦٢٥ طن من الاقماح المحلية متحفظ عليها من مباحث التموين منذ عام ٢٠١٥ حتى تاريخ إعداد القوائم المالية تخص موسم ٢٠١٥ وذلك بصومعة الفجر - شركة التيسير بلغت تكلفتها نحو ٥,٦٧٣ مليون جنيه فى حين بلغ رصيد المورد نحو ٥,٤٩٠ مليون جنيه ومقام بشأنها دعوي قضائية ضد الشركة برقم ١٢٢٥ لسنة ٢٠١٩ مدني شمال القاهرة متداولة بالخبراء . **يتعين الاتصال بالجهات المعنية بالتصرف فى تلك الكمية لعدم صالحيتها للاستهلاك الأدمى وحصول الشركة على مستحقاتها .**	وبالنسبة لكمية ١٦٢٥ طن قمح محلى موسم ٢٠١٥ المتحفظ عليها من مباحث التموين بصومعة الفجر التابعة لشركة التيسير فإن الشركة قامت بحجز قيمة هذه الكمية لحين قيام الشركة المذكورة بإنهاء الموضوع فى النيابة العامة وإخطارنا بذلك مع الإحاطة بأن هذه الكمية غير موجودة فى مخازن الشركة وكانت مخزنة فى صومعة الفجر التابعة لشركة التيسير ولا يوجد مستحقات للشركة عن هذا الموضوع .
- مازال حساب الموردين يتضمن أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات بلغ ما أمكن حصره منها نحو١١٥ ألف جنيه رصيد " دائنا " ، ونحو ٢٤ ألف جنيه رصيد " مدينا " . **يتعين بحث تلك الأرصدة وتسويتها والافادة.**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة
بلغ رصيد الحسابات الدائنة الأخرى في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ١٣٢,٠٩٨ مليون جنيه منها نحو ٣١,٢ مليون جنيه ارصدة متوقفة تبين بشأنها ما يلي :- نحو ١٠,٦٥٠ مليون جنيه رصيد دائن معظمه مرحل منذ عدة سنوات باسم هيئة ميناء دمياط يمثل قيمة رسم تمييز علي أرض صومعة دمياط والذي توقفت الشركة عن سداده منذ عام ٢٠٠٣ بخلاف نحو ٨٣٩ ألف جنيه تمثل قيمة رصيد لم يتم سداده عن العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ ، كما لم نواف بالمستندات الخاصة بترك	صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية فرض رسم التميز وتم إعادة الدعوى الأصلية للتداول مرة أخرى نظرا لإيقافها لحين الفصل فى الشق الدستورى حيث صدر الحكم فى الدعاوى القضائية رقم ٥٨٧ لسنه ٢٠٠٦ كفر سعد المقامة من هيئة ميناء دمياط برفض الدعوى وإلزام الهيئة المدعية بالمصاريف.وقامت هيئة ميناء دمياط بالإستئناف على الحكم بالإستئناف رقم ٨٠٧ لسنة ٤٦ ق وسيتم تسوية هذا المبلغ بعد صدور الحكم فى الدعوى الأصلية وقررت المحكمة فى جلسة ٢٠١٦/٣/٢٣ بوقف الدعوى لحين الفصل فى الدعوى رقم

الخصومة من جانب الهيئة حتى يمكن الوقوف علي صحة تلك الأرصدة . **يتعين إجراء المطابقة والحصول على مخالصة من هيئة الميناء فى ضوء الموقف القانوني حتى يمكن تسوية الاحكام التى حصلت عليها الشركة ببراءة الذمة وما يترتب على ذلك من آثار.**	١٦٩٩٠ لسنة ٧٩ ق عن نفس الموضوع منظورة أمام محكمة النقض حيث صدر الحكم بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٤ لصالح الشركة وسيتم تسوية هذا المبلغ بعد صدور الحكم فى الدعاوى الخاصة بهذا الموضوع .
*نحو ١٤,٠٥٥مليون جنيه تمثل نسبة ٢% مصاريف إدارية على نشاط النقل (النقليات المنفذة بمعرفة سيارات الشركة) عن الأعوام من ٢٠٠٩/٢٠١٠ وحتى ٢٠٢١/٩/٣٠ وتعترض الهيئة العامة للسلع التموينية على سدادها للشركة رغم سابق صدور حكم لصالح الشركة فى الدعوى رقم ٧٤٦٢ لسنة ٢٠٠٢ بأحقيتها فى المبالغ المستحقة عن الأعوام من ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٣ . **يتعين إتخاذ الإجراءات الواجبة لسرعة تنفيذ الحكم القضائى الصادر لصالح الشركة وتحصيل مستحقاتها والتسوية .**	بالنسبة لمبلغ ١٤مليون جنيه فهو قيمة المصاريف الإدارية المستحقة على هيئة السلع التموينية بواقع ٢% عن نقليات جهاز نشاط النقل بالشركة فهى محل خلاف بين الشركة والهيئة العامة للسلع التموينية ومازالت الاتصالات مع الهيئة مستمرة لحسم هذا الموضوع فى ضوء الأحكام الصادرة فى هذا الشأنبالنسبة لمبلغ ١٤مليون جنيه فهو قيمة المصاريف الإدارية المستحقة على هيئة السلع التموينية بواقع ٢% عن نقليات جهاز نشاط النقل بالشركة فهى محل خلاف بين الشركة والهيئة العامة للسلع التموينية ومازالت الاتصالات مع الهيئة مستمرة لحسم هذا الموضوع فى ضوء الأحكام الصادرة فى هذا الشأن
*نحو ١,٦٦٣ مليون جنيه ١٠% " باسم خدمات اجتماعية " مرحل منذ عدة سنوات يتمثل فى المتبقى من أرصدة حساب توزيع الفائض فى ظل تبعية الشركة لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ والذى لم يتم التصرف فيه . **يتعين الدراسة وإتخاذ اللازم في ضوء احكام القانون المشار اليها والقرارات الوزارية اللاحقة والافادة**	صدر قرار الجمعية العامة العادية للشركة بجلستها بتاريخ ٢٠١٥/١١/٧ بالموافقة على إستخدام مبلغ ١٦٦٢٤٩٤,٦٩ جنيه المدرج في الميزانية تحت مسمى خدمات إجتماعية المجنب قبل صدور القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ في خدمات لصالح العاملين. وبناءاً على تم شراء عدد ٢ سيارة مينى باص من شركة صناعة وسائل النقل لتوريد السيارات وصدر الأمر الإداري رقم ٢١٣ بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٧ بتشكيل لجنة للتعاقد على عدد ٢ شقة كمصايف للعاملين .
*نحو ٤,٢٦٠ مليون جنيه قيمة مبالغ معلاة لبعض العاملين منذ سنوات ،ايجار مخزن الشفاطات لصالح هيئة السلع،فروق خدمات تخزينية، ،مبالغ تحت التسوية،تأمين مقدم من الغير منذ سنوات. رسم الجعالة المستحق لهيئة الميناء على تحزين محتويات الباخرة رويال كراون . **يتعين اجراء المطابقات اللازمة للوقوف على صحة تلك الارصدة واجراء التسويات اللازمة فى ضوء ما تسفر عنه المطابقات بالحسابات المختصة وما يترتب على ذلك من آثار.**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وسوف يتم إتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .
*تضمن الحساب نحو ٦,٤٥٠ مليون جنيه يمثل قيمة مبالغ متوقفة تم تحصيلها لصالح بعض الجهات والبعض الاخري أعمال ومبيعات تحت التسوية منذ ٣ سنوات وحتي تاريخ الفحص لم يتم سدادها لتلك الجهات أو تسويتها – ولم يتم إجراء المطابقات اللازمة بشأنها ويتمثل أهمها فى نحو ٤,٩٢٢ مليون جنيه بصورة إجمالية دون تفاصيل ونحو ١,٢١٩ مليون جنيه يمثل قيمة أجور نقل الأقماح تحت التسوية بعضهم لديه عجوزات توريد أقماح محلية عن موسم ٢٠١٦. **يتعين إجراء المطابقات اللازمة للوقوف علي صحة تلك الأرصدة**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .

*تضمن الحساب نحو ١٦,٥٨٨ مليون جنيه باسم / تأمينات مقدمة من الغير يرجع تاريخ بعضها لعام ١٩٩٩ متضمنا مبلغ نحو ٥,٦٧٨ مليون جنيه قيمة ما أمكن حصره قيمة تأمين مسحوبات المطاحن لمدة ثلاثة أيام طبقا للتوجيه الوزاري المعتمد من وزارة التموين رقم (٤) لسنة ٢٠١٣ بتاريخ ٢٠١٣/٢/٥ ولم يتم توريدها للهيئة العامة للسلع التموينية في حينه والمدرجة ضمن حسابات البنوك بالشركة وتحصل علي عائد منه ضمن الفوائد الدائنة . **يتعين بحث ودراسة تلك الارصدة واجراء التسوية فى ضوء ما تم بحثه إعمالاً لأحكام المادة رقم (١٤٧) من قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ و توريد القيمة لحساب هيئة السلع التموينية .**	يتمثل معظم هذا المبلغ فى مبلغ وقدره ١٤,٥٨١ مليون جنيه قيمة خطاب الضمان الخاص بشركة فينوس والذى تم تسييله وهو محل نزاع قضائى بين الشركة وشركة فينوس وبالنسبة لباقى الأرصدة الواردة بالملاحظة سيتم الدراسة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه الدراسة
تضمنت الحسابات الدائنة الأخرى رصيد بنحو ٢٧,٧٩٢ مليون جنيه تحت مسمى " كسب الوقت ، مقابل مكافأة " تبين بشأنه ما يلى:- *إستمرار الشركة فى إثبات عوائد كسب الوقت بحساب الأرصدة الدائنة الأخرى بدلاً من الإيرادات بالمخالفة لكل من معايير المحاسبة والمراجعة المصرية ، والمادتين رقما ١ ، ٤ من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٥٩ لسنة ١٩٦٢ الخاص بعوائد كسب الوقت بأن تمنح عوائد كسب الوقت لمتعهد التفريغ (إيرادات للشركة) . *بلغ ما تم صرفه خلال الفترة " كسب الوقت " نحو ٨,٥٣٥ مليون جنيه من أموال الشركة للعاملين عن كسب الوقت فى صورة مكافأة ميزانية والمناسبات ومكافأة معاش، والمساهمة فى التأمين التكميلى . **يتعين قيد عوائد كسب الوقت المحققة كايرادات والمنصرف منها كمصروفات مع ضرورة إجراء المطابقات مع الهيئة العامة للسلع التموينية عن كسب الوقت للتحقق من صحة الأرصدة إحكاماً للرقابة.**	يتم ذلك بناء على ما جرى العمل به منذ صدور القرار الجمهورى رقم ٢٢٥٩ لسنة ١٩٦٢ واستنادا إلى قوار الجمعية العامة للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠١١/١٢/١٧ بالموافقة على استمرار إدراج عوائد كسب الوقت بحساب الأرصدة الدائنة الأخرى طبقا لقرارها السابق الصادر بجلستها بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٧ وكذا الجمعية العامة بتاريخ ٢٠١٢/١٠/٣٠ المنعقدة للنظر فى اعتماد القوائم المالية للشركة فى ٢٠١٢/٦/٣٠ وكذا الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/١١/٧ المنعقدة للنظر فى اعتماد القوائم المالية للشركة فى ٢٠١٢/٦/٣٠ وكذا الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/١١/٧ .
*عدم وجود دفاتر بقطاع الاسكندرية توضح المواقع التى يستحق عليها ربط عقارى وقيمة ذلك الربط السنوى وما تم سدادة منذ صدور القانون فى ٢٠١٣ وحتى تاريخه الأمر الذي يتعذر معه متابعة تسلسل حركة الضريبة و قد يؤدى إلى سداد مبالغ بالخطأ لمصلحة الضرائب . *عدم تضمين الحساب قيمة مطالبات الضريبة العقارية عن الوحدات بقطاع الاسكندرية والتى بلغ ما امكن حصرة منها نحو ٤,٢٥ مليون جنيه عن المطالبات الواردة خلال أعوام ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ لبعض المواقع بالقطاع عن متأخرات حتى ٢٠٢٠/٩/٣٠ ولم نقف على المطالبات عن باقى المواقع فى حين بلغ ما تم تحميله على المصروفات المستحقة خلال العام الماضي نحو ٣٠٠ ألف جنيه ولم تقم الشركة بالطعن على الربط طبقاً للقانون الجديد رقم ١٩٦ لسنة ٢٠١٣ عن المطالبات عن بعض	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وسوف يتم إتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة .

المواقع اعتباراً من عام ٢٠١٤ حتى عام ٢٠١٩. **يتعين بحث ودارسة ما ورد بالملاحظة والإفادة .**	
- بلغ رصيد حساب المصروفات المستحقة في ٢٠٢١/٩/٣٠ نحو ١٣,٩٩٢ مليون جنية تم حسابها تقديريا دون أي سند لتحديد القيمة . **يتعين حصر كافة المصروفات الفعلية عن الفترة وإثباتها حتي تظهر نتائج أعمال الشركة عن فترة المركز المالي بصورتها الصحيحة .**	سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة وإتخاذ اللازم فى ضوء ما تسفر عنه الدراسة
-عدم تحميل قائمة الدخل بما يخصها من قيمة مصروفات رسم الجعالة المستحقة عن معظم مواقع الشركة داخل الدائرة الجمركية والتي تبلغ عددها نحو عشرة مواقع عن فترة المركز المالي ومنها صومعة رصيف رقم (٨٤) ، (٨٥) وميناء الدخيلة والمنطقة الجمركية بمجمع السلام بالعامرية التابعة لقطاع الاسكندرية . **نوصي إجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك علي الحسابات المختصة .**	تم إجراء التصويب اللازم فى شهر أكتوبر ٢٠٢١م .
- تضمنت إيرادات الشركة مبلغ قدره نحو٣,٦٠٣ مليون جنيه قيمة إيرادات تقديرية غير مؤيدة بمستندات وذلك علي خلاف القواعد المحاسبية المتعارف عليها بشأن ما يتم تعليته للايرادات ومعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) من معايير المحاسبة المصرية . **نوصي بضرورة مراعاة الإلتزام بمعيار المحاسبة المصري سالف الذكر علي أن تكون جميع إيرادات الشركة مؤيدة بمستندات قانونية .**	سيتم مراعاة ذلك مستقبلاً .
- لم تقم بحساب قيمة الفوائد المستحقة عن ودائع الشركة طرف البنوك فى تاريخ اعداد المركز المالى والبالغ قيمتها نحو ٨٩٠ ألف جنيه كما لم تتضمن إيرادات الفترة مبلغ نحو ٣٢٤ ألف جنيه قيمة عمولة الشركة عن النقليات المنفذه في سبتمبر ٢٠٢١ بسيارات الشركة والغير والبالغ إجمالي قيمة النوالين الخاصة بها نحو ١٨,٢٠٠مليون جنيه . **يتعين إجراء التصويب الازم ومراعاة أثر ذلك علي الحسابات المختصة .**	تم إجراء التصويب اللازم فى شهر أكتوبر ٢٠٢١م .
- لم يتم تحميل قائمة الدخل بنحو ٨٠٠ ألف جنيه قيمة مصروفات العلاج الطبى عن فترة المركز المالى حيث تم تحميل فترة المركز المالي بمبلغ ١٣,٩٩٢ مليون جنيه قيمة مصروفات مستحقة منها مبلغ نحو ٣ مليون جنيه علاج طبي بصورة تقديرية وليست ببيانات فعلية نري عدم كفايتها في ضوء المنصرف علي العلاج الطبي خلال العام المالي السابق . **يتعين اجراء التصويب اللازم لما لذلك من أثر علي صافي ربح الشركة خلال الفترة**	تم إجراء التصويب اللازم فى شهر أكتوبر ٢٠٢١م .
- تضمنت قائمة الدخل في تاريخ المركز المالى نحو ٢,٩٩٨	سيتم مراعاة ذلك مستقبلا .

مليون جنيه قيمة ضريبة الدخل ، الضريبة المؤجلة عن الفترة حيث تم حسابها دون الأخذ فى الإعتبار إضافات الأصول بنحو ١ مليون جنيه والذى أدى إلى عدم الدقة في إحتساب الإهلاك الضريبي خلال الفترة . **يتعين اجراء التصويب اللازم.**	
- عدم قيام الشركة بحساب نسبة المساهمة التكافلية ضمن مصروفات الشركة عن فترة المركز المالى فى ٢٠٢١/٩/٣٠ وقدرها نحو ٢٥١ ألف جنيه وذلك بالمخالفة للكتاب الدورى رقم ٤١ لسنة ٢٠١٨ الصادر من رئيس مصلحة الضرائب المصرية بشأن ضوابط تطبيق أحكام القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ٢٠١٨ بشأن نظام التأمين الصحى الشامل والذى تضمن فى البند الثالث " قيام مصلحة الضرائب بتقدير نسبة ٢,٥ فى الالف من جملة الايرادات السنوية للمنشآت الفردية والشركات والهيئات العامة الاقتصادية.....الخ" **يتعين الالتزام بأحكام القانون السابق ذكره وما يترتب على ذلك من آثار.**	سيتم مراعاة ما ورد بالملاحظة .
- أسفرت نتائج أعمال بعض الأنشطة عن خسائر بلغت نحو ٣٨,٦٧٧ مليون جنيه (منها نحو ٣٤,٢٦٨ مليون جنيه لنشاط الصوامع ، نحو ٢,٦٤٣ مليون جنيه لنشاط النقل ، نحو ١,٦٥٦ مليون جنيه لنشاط تسوية النقليات ، نحو ١٠٩,٩٤٥ ألف جنيه لنشاط التفريغ والشفط) . **يتعين بحث أسباب تحقيق تلك الأنشطة لخسائر والعمل علي معالجتها ودراسة التدابير الواجبة للنهوض بأنشطة الشركة لتعظيم العائد وما يترتب على ذلك من آثار.**	ترجع خسائر نشاط التفريغ والتخزين فى الصوامع إلى إرتفاع التكاليف والمصروفات نتيجة الزيادات الحتمية فى بند الأجور وإرتفاع أسعار الوقود وقطع الغيار وعدم تناسب فئات التعامل مع هيئة السلع التموينية مع تكاليف تشغيل الصوامع رغم الزيادة التى تمت عليها اعتباراً من ٢٠٢١/٧/١م وتسعى الشركة إلى ضغط المصروفات وجذب عملاء قطاع خاص لتعظيم إيرادات النشاط
-تم إعداد خطة للاخلاء الطارئ للمقرات التي تشغلها بميدان رمسيس – محافظة القاهرة تمهيدا لتسليمها الي الجهات المختصة لتنفيذ أعمال تطوير وتجميل منطقة ميدان رمسيس بوسط القاهرة وذلك بناء علي مكاتبات عدة واردة لها من عدة جهات هذا وتجدر الاشارة الي أن المساحة التي تمتلكها الشركة ضمن المنطقة المشار اليها تبلغ نحو ١٢ ألف متر مربع تقريبا .	ورد إلى الشركة من وزارة التموين والتجارة الداخلية كتاب السيد اللواء اركان حرب مستشار رئاسة الجمهورية يطلب فيه إخلاء مبنى السبتية لدخوله فى نطاق تطوير ميدان رمسيس ومحطة مصر وقد قامت الشركة بالتصرف بالبيع للخردة والمخلفات الموجودة فى مبنى السبتية والمخازن الملحقة وتم إخلاء جزئى للمنطقة ويتم الأن التنسيق مع وزارة التموين

وقد تم التصرف بالبيع بالمظاريف المغلقة للوطات خردة وكهنة بمبني السبتية والمخازن الملحقة طبقا للموافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة في ٢٠٢٠/١١/١١. **نوصي بمتابعة الاجراءات اللازمة في هذا الشأن مع ضرورة الوقوف علي اجراءات التعويضات المقرره وما سيتم اتخاذه بشأنها ومتابعتها اولا بأول لحين الحصول علي كافة مستحقات الشركة**	لإخلاء المكان نهائيا بما يحفظ حق الشركة فى الحصول على التعويض المناسب عن هذا المكان .

والله ولى التوفيق

الرئيس التنفيذى

(مهندس/ كمال عبد الحميد هاشم)